الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية

(عدد 2024/58)

– مع طلب استعجال النظر –

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

مسار دراسة مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية (عدد 2024/58)

- **تاريخ ورود المشروع:** 04 جويلية 2024
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 08 جويلية 2024
- **جلسة اللجنة:** جلسة يوم 17 جويلية 2024 استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط.
- **قرار اللجنة: المو افقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين (08 مع / 00 ضد / 00 محتفظ)**

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية (عدد 2024/58)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق القرض الممضى بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلق ببرنامج دعم ميزانية الدولة وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 75 من الدستور.

1) الإطار العام:

يندرج اتفاق القرض في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ 16 جوان 2021 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية للتعاون من أجل التنمية للفترة 2021-2023 وهي وثيقة إطارية تضبط التوجهات الاستراتيجية ومجالات التعاون ذات الأولوية للبلدين.

كما يندرج القرض الإيطالي لدعم ميزانية الدولة في إطار تنفيذ " البرنامج المشترك لدعم الإصلاحات" المموّل من قبل كل من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والبنك الإفريقي للتنمية بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وتحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ويهدف البرنامج المشترك لدعم الإصلاحات إلى دعم مجهودات الدولة في تحسين نجاعة المؤسسات العمومية وتعزيز الصلابة الاقتصادية وتطوير الإدماج المالي والاجتماعي وتحفيز القطاع الخاص وتحسين مردودية القطاع العمومي، حيث يقوم على مصفوفة إصلاحات تشمل أربع محاور أساسية وهي:

1. تحسين نجاعة قطاعات النقل والطاقة والمياه،
2. تطوير أداء المؤسسات العمومية وحوكمتها،
3. تحسين أداء الإدارة العمومية والتصرف في المالية العمومية،
4. الإدماج المالي والاجتماعي.

ويتضمن كل محور عدد من الإجراءات التي تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة تم ضبطها بالاشتراك مع الجهات المانحة والتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالتنفيذ.

وتتمثل مساهمة الجانب الإيطالي في دعم المحور الأول من البرنامج مع التركيز على الإجراءات المتعلقة بتطوير قطاع الطاقة وهي (أولا) إصدار القرار المتعلق بأنموذج العقد الخاص بنقل الطاقة الكهربائية المنتجة في إطار الإنتاج الذاتي وبيع الفائض من إنتاج الطاقة "ونشره بالرائد الرسمي و(ثانيا) إصدار المقرر الخاص بتحديد تعريفة نقل الطاقة ذات الجهد المتوسط".

2) قيمة التمويل وشروطه:

تبلغ قيمة القرض 50 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 168 مليون دينار في شكل دعم مباشر للميزانية، سيتم سحبه في شكل قسط وحيد بعد استكمال الشروط المتعلقة أساسا بدخول اتفاق القرض حيز النفاذ وقيام وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بإصدار:

ـ القرار المتعلق بأنموذج العقد الخاص بنقل الطاقة الكهربائية المنتجة في إطار الإنتاج الذاتي وبيع الفائض من إنتاج الطاقة "ونشره بالرائد الرسمي".

ـ المقرر الخاص "بتحديد تعريفة نقل الطاقة ذات الجهد المتوسط".

وتتمثل الشروط المالية للقرض الممنوح للحكومة التونسية في: نسبة فائدة بـ 0 % ومدّة سداد بـ 40 سنة منها 31 سنة إمهال.

كما يتم أيضا، في مرحلة موالية لدخول اتفاق القرض حيز النفاذ، إمضاء "اتفاقيه مالية" بين البنك المركزي التونسي وصندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP) تتضمن الإجراءات العملية الواجب اتباعها والوثائق المستوجبة فيما يتعلق بسحب القرض الإيطالي الذي يتم بعد دخول هذه الاتفاقية المالية حيز النفاذ. وتجدر الإشارة أنه وفيما يتعلق بشروط السحب، فقد تم استيفاء إصدار النصوص التالية:

ـ قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 8 ديسمبر 2023 والمتعلق بالعقد النموذجي لنقل الكهرباء المنتجة من قبل شركة الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة وشراء الفوائض من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

ـ مقرر رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة المؤرخ في 12 ديسمبر 2023 يتعلق بضبط تعريفات نقل الكهرباء والإرجاء وشراء فوائض الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة لغرض الاستهلاك الذاتي.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 17 جويلية 2024 استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون المعروض.

وبيّن السيد رئيس اللجنة أن هذا القرض يندرج في إطار دعم ميزانية الدولة المنصوص عليه بقانون المالية لسنة 2024. واعتبر أن وثيقة شرح الأسباب تضمنت معطيات حول أهداف المشروع تعلقت خاصة بتحسين نجاعة قطاعات النقل وتطوير قطاعات الطاقة والمياه وتطوير أداء المؤسسات العمومية وحوكمتها، وهذه المعطيات غير منسجمة مع نص فصل مشروع القانون الذي ينص على أن هذا التمويل سيوجه لتمويل ميزانية الدولة.

وخلال النقاش، رأى النواب أنه ليس هناك رؤية واضحة واستراتيجية في تعبئة موارد ميزانية الدولة، واستفسروا عن أوجه صرف القرض موضوع مشروع القانون وكيفية توظيفه والمشاريع المعنية به، وطلبوا مدّ اللجنة بأنموذج العقد الخاص بنقل الطاقة الكهربائية المنتجة وقيمة تعريفة نقل الطاقة ذات الجهد المتوسط، وطلبوا كذلك معطيات حول الاتفاقات التي تمّ إبرامها مع الجهات المانحة وإجراءاتها.

واستفسر أغلب النواب عن خطة الوزارة لتحفيز القطاع الخاص في عديد المجالات وسبل معاضدة مجهود الدولة للنهوض بالمهن ذات الطاقة التشغيلية الضعيفة. واستوضحوا عن خطة الانتقال الطاقي والطاقات المتجددة وإنقاذ المؤسسات العمومية على غرار برنامج مواصلة إعادة هيكلة معمل الفولاذ بمنزل بورقيبة. كما تساءلوا عن استراتيجية الوزارة في تثمين الثروات الطبيعية، وأثاروا بالمناسبة تثمين مادة الفوسفوجيبس وبرنامج الحكومة لتطوير الهيدروجين الأخضر.

هذا، واستفسر بعض النواب عن مخرجات منتدى تونس للاستثمار الذي تم تنظيمه في جوان 2024، وتساءلوا كذلك عن ما توصّل إليه مجهود الحكومة في إنجاز المنصة الرقمية الموحدة للاستثمارات وسبل دعم محفظة الاستثمارات الخارجية. كما سألوا عن موعد إحالة مشروع مجلة الاستثمار ومجلة الصرف على أنظار مجلس نواب الشعب.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن مجهود الدولة يتمثل في الحصول على التمويل في إطار مصفوفة كاملة للإصلاحات دون إملاءات من قبل الممولين مؤكدة أن الوزارة لها إطارات كفأة قادرة على التفاوض في كل الجزئيات المتعلقة باتفاقيات القروض. وأكّدت أن القروض المخصصة للاستثمار تحقق نتائج إيجابية لتطوير المؤسسات.

وأضافت أن برنامج الانتقال الطاقي يمثّل عبء كبير على ميزانية الدولة والرؤية والاستراتيجية لتونس 2035 تشمل الانتقال الطاقي، والحل الوحيد يكمن في الطاقة البديلة والهيدروجين الأخضر.

ويتمثل الهدف الرئيسي في توفير 35 % من الطاقة البديلة على غرار الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية إلخ...

وبخصوص تثمين الموارد المائية، تعرضت لعدد من المشاريع التي تتعلق باستغلال المياه المستعملة وتحلية مياه البحر ومقاومة الشّح المائي في إطار استراتيجية الدولة في المياه 2050.

وأفادت أن الحكومة بصدد رسم استراتيجية ضمن المخطط 2026-2030 وأهداف وبرامج يتم ضبطها وتحقيقها بطريقة تشاركية في عديد المجالات والقطاعات على غرار التعليم والصحة والفلاحة وتطوير البنية التحتية إلخ، وأثنت على أهمية دور الشركات الأهلية في تطوير التنمية في مختلف الجهات.

وبيّنت أن الوزارة تقوم بإعداد الدراسات اللازمة لتطوير عديد القطاعات على غرار الصناعات الغذائية وقطاع غيار الطائرات وتعمل على مزيد تبسيط كراسات الشروط وتحرير المبادرة الخاصة لتشجيع الاستثمار.

وتعرضت لأهمية تجسيم برامج التنمية المندمجة والبرامج الجهوية للتنمية من خلال تنفيذ المشاريع الخصوصية بالرجوع للمجالس الجهوية والمحلية وذلك بصفة تشاركية وانطلاقا من القاعدة.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون يتعلّق

بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024

بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية

(عدد 2024/58)

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بمبلغ قدره خمسون مليون (50.000.000) أورو، والمتعلق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية.